

Distr.: General  
21 February 2014

# الجمعية العامة



الدورة الثامنة والستون  
البند ٢٢ (ب) من جدول الأعمال

## قرار اتخذته الجمعية العامة في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣

[بناء على تقرير اللجنة الثانية (A/68/441/Add.2)]

٢٢٥/٦٨ - إجراءات محددة تتصل بالاحتياجات والمشاكل التي تنفرد بها  
البلدان النامية غير الساحلية: نتائج المؤتمر الوزاري الدولي  
للبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية  
والبلدان المانحة والمؤسسات المالية والإمائية الدولية المعني  
بالتعاون في مجال النقل العابر

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى إعلان ألماتي<sup>(١)</sup> وبرنامج عمل ألماتي: تلبية الاحتياجات الخاصة للبلدان  
النامية غير الساحلية في إطار عالمي جديد للتعاون في مجال النقل العابر من أجل البلدان النامية  
غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية<sup>(٢)</sup>،

وإذ تشير أيضا إلى قراراتها ٢٠١/٥٨ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣  
و ٢٠٨/٦٠ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ و ٢١٢/٦١ المؤرخ ٢٠ كانون  
الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ و ٢٠٤/٦٢ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ و ٢٢٨/٦٣  
المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ و ٢١٤/٦٤ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر  
٢٠٠٩ و ١٧٢/٦٥ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ و ٢١٤/٦٦ المؤرخ  
٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ و ٢٢٢/٦٧ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢،

(١) تقرير المؤتمر الوزاري الدولي للبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية والبلدان المانحة  
والمؤسسات المالية والإمائية الدولية المعني بالتعاون في مجال النقل العابر، ألماتي، كازاخستان،  
٢٨ و ٢٩ آب/أغسطس ٢٠٠٣ (A/CONF.202/3)، المرفق الثاني.

(٢) المرجع نفسه، المرفق الأول.



الرجاء إعادة الاستعمال



وإذ تشير كذلك إلى إعلان الأمم المتحدة للألفية<sup>(٣)</sup>، وإلى الاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بالأهداف الإنمائية للألفية ووثيقته الختامية<sup>(٤)</sup>، وإلى الوثيقة الختامية للاجتماع الخاص لمتابعة الجهود المبذولة صوب تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، الذي عقد في ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣<sup>(٥)</sup>،

وإذ تشير إلى الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة الذي عقد في عام ٢٠١٢ المعنونة "المستقبل الذي نصبو إليه"<sup>(٦)</sup>،

وإذ تحيط علما بالبيان الصادر عن الاجتماع الوزاري السنوي الثاني عشر للبلدان النامية غير الساحلية الذي عقد في مقر الأمم المتحدة في ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣<sup>(٧)</sup>،

وإذ تسلم بأن عدم وجود منافذ بريّة إلى البحر، الذي يزيده سوءا البعد عن الأسواق العالمية وتكاليف العبور الباهظة وأخطاره، لا تزال تشكل عقبات خطيرة تحد من عائدات التصدير وتدفقات رؤوس الأموال الخاصة وحشد الموارد المحلية للبلدان النامية غير الساحلية، وبالتالي تؤثر تأثيرا سلبيا على نموها وتنميتها الاجتماعية والاقتصادية بوجه عام،

وإذ تسلم أيضا بأن المسؤولية عن إقامة نظم نقل عابر فعالة تقع في المقام الأول على عاتق البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية،

وإذ تؤكد من جديد أن برنامج عمل ألماتي يشكل إطارا أساسيا لإقامة شراكات حقيقية بين البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية وشركائها في التنمية على الصعد الوطني والثنائي ودون الإقليمي والإقليمي والعالمي،

وإذ تشير إلى قرارها ٢١٤/٦٦، الذي قررت فيه أن يعقد في عام ٢٠١٤ مؤتمر شامل من المؤتمرات التي تعقد كل عشر سنوات لاستعراض تنفيذ برنامج عمل ألماتي، تسبقه، عند الاقتضاء، أعمال تحضيرية إقليمية وعالمية وموضوعية،

(٣) القرار ٢/٥٥.

(٤) القرار ١/٦٥.

(٥) القرار ٦/٦٨.

(٦) القرار ٢٨٨/٦٦، المرفق.

(٧) A/C.2/68/4، المرفق.

وإذ تشدد على أن نتائج المؤتمر الاستعراضي العشري لاستعراض تنفيذ برنامج عمل  
المآتي ينبغي أن تشكل الأساس لمواصلة الجهود العالمية المتضافرة دعماً للبلدان النامية  
غير الساحلية،

١ - **تحيط علماً** بتقرير الأمين العام المعنون “تنفيذ برنامج عمل المآتي: تلبية  
الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية في إطار عالمي جديد للتعاون في مجال النقل  
العابر من أجل البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية”<sup>(٨)</sup>؛

٢ - **تؤكد من جديد** حق البلدان غير الساحلية في الوصول إلى البحر ومنه  
وحرية المرور عبر أراضي بلدان المرور العابر بجميع وسائل النقل، وفقاً لقواعد القانون  
الدولي السارية؛

٣ - **تؤكد من جديد أيضاً** أن لبلدان المرور العابر، ممارسة لسيادتها الكاملة  
على أراضيها، الحق في اتخاذ جميع التدابير اللازمة لكفالة ألامس الحقوق والتسهيلات  
المقدمة إلى البلدان غير الساحلية بأي حال من الأحوال مصالحها المشروعة؛

٤ - **تهيب** بالبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية اتخاذ جميع  
التدابير المناسبة، على النحو المبين في إعلان الاجتماع الرفيع المستوى لدورة الجمعية العامة  
الثالثة والستين بشأن استعراض منتصف المدة لبرنامج عمل المآتي<sup>(٩)</sup>، لتتجهل بتنفيذ برنامج  
عمل المآتي: تلبية الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية في إطار عالمي جديد  
للتعاون في مجال النقل العابر من أجل البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر  
النامية<sup>(١٠)</sup>، وتهيب بالبلدان النامية غير الساحلية أن تعزز توليها زمام أمر برنامج عمل المآتي  
بزيادة مراعاة تعميمه في استراتيجياتها الإئتمانية الوطنية؛

٥ - **تهيب** بالشركاء في التنمية والمؤسسات المالية والإئتمانية المتعددة الأطراف  
والإقليمية تقديم مساعدة تقنية ومالية ملائمة وكبيرة يجري تنسيقها على نحو أفضل، وبخاصة  
في شكل منح أو قروض بشروط ميسرة، إلى البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر  
النامية لتنفيذ برنامج عمل المآتي؛

٦ - **تؤكد مجدداً التزامها التام** بأن تليي بشكل عاجل الاحتياجات الإئتمانية  
الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية وأن تتصدى للتحديات التي تواجهها عن طريق تنفيذ

(٨) A/68/157.

(٩) القرار ٢/٦٣.

برنامج عمل ألماتي تنفيذًا تامًا وفعالًا في وقته، على النحو الوارد في الإعلان المتعلق باستعراض منتصف المدة؛

٧ - تدعو الدول الأعضاء، بما في ذلك الشركاء في التنمية، ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية المعنية، إلى زيادة التعجيل بتنفيذ الإجراءات المحددة في الأولويات الخمس المتفق عليها في برنامج عمل ألماتي والإجراءات المحددة الواردة في الإعلان المتعلق باستعراض منتصف المدة على نحو أفضل تنسيقًا، وخصوصًا لأغراض تشييد مرافق النقل والتخزين فيها وغيرها من المرافق المتصلة بالمرور العابر وصيانتها وتحسينها، بما في ذلك شق طرق بديلة وإكمال الوصلات الناقصة وتحسين البنية التحتية للمواصلات والطاقة، بهدف تحسين الترابط فيما بين بلدان المنطقة الواحدة وتدعيم قدراتها التحليلية للمساعدة على وضع سياسات نقل مترابطة شاملة وتنفيذها دعماً لممرات العبور اللازمة لتيسير التجارة، وتشجع في هذا الصدد تعزيز التعاون على الصعيد الإقليمي ودون الإقليمي والثنائي، بما يوفر حلولاً أكثر ملاءمة ومباشرة وفعالية في معالجة قضايا البلدان غير الساحلية وبلدان المرور العابر؛

٨ - تعرب عن قلقها من أن النمو الاقتصادي والرفاه الاجتماعي للبلدان النامية غير الساحلية ما زالا ضعيفين للغاية أمام الصدمات الخارجية والتحديات المتعددة التي يواجهها المجتمع الدولي، وتدعو المجتمع الدولي إلى مساعدة البلدان النامية غير الساحلية على تعزيز قدرتها على التحمل وحماية التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وأولويات برنامج عمل ألماتي؛

٩ - تشجع المنظمات الدولية المعنية، بما فيها مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية واللجان الإقليمية التابعة للأمم المتحدة ومؤسسات البحث المعنية، على مساعدة البلدان النامية غير الساحلية، حسب الاقتضاء، على إجراء بحوث بشأن مدى ضعف البلدان النامية غير الساحلية في مواجهة الصدمات الخارجية من خلال وضع مجموعة من المؤشرات لمواطني الضعف التي يمكن أن تستخدمها البلدان النامية غير الساحلية لأغراض الإنذار المبكر؛

١٠ - تؤكد أهمية التجارة الدولية وتيسير التجارة باعتبارهما من أولويات برنامج عمل ألماتي، وتلاحظ أن المفاوضات التي تجريها منظمة التجارة العالمية بشأن تيسير التجارة لها أهمية خاصة بالنسبة للبلدان النامية غير الساحلية من أجل زيادة الكفاءة في تدفق السلع والخدمات وتحسين القدرة التنافسية على الصعيد الدولي نتيجة لانخفاض تكاليف المعاملات، وتهيب بالمجتمع الدولي كفالة أن يفي الاتفاق المتعلق بتيسير التجارة الوارد في الوثيقة الختامية

لجولة الدوحة بالهدف المتمثل في تخفيض تكاليف المعاملات، بوسائل منها تخفيض مدة النقل وزيادة التيقن في مجال التجارة العابرة للحدود؛

١١ - **تهيب** بالشركاء في التنمية أن ينفذوا مبادرة المعونة لصالح التجارة تنفيذا فعالا، مع إيلاء الاعتبار الواجب للاحتياجات والمتطلبات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية، بما في ذلك بناء القدرات لصياغة السياسات التجارية والمشاركة في المفاوضات التجارية وتنفيذ تدابير تيسير التجارة وتنويع منتجاتها المخصصة للتصدير من خلال مشاركة القطاع الخاص، بما في ذلك تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، بهدف زيادة القدرة التنافسية لمنتجات البلدان النامية غير الساحلية في أسواق الصادرات؛

١٢ - **تسلم** بأن اقتصادات الكثير من البلدان النامية غير الساحلية لا تزال تعتمد على تصدير عدد قليل من السلع الأساسية التي كثيرا ما تكون ذات قيمة مضافة منخفضة، وتشجع المجتمع الدولي على تعزيز الجهود المبذولة لدعم البلدان النامية غير الساحلية في تنويع قاعدتها الاقتصادية والتشجيع على نقل التكنولوجيات المتعلقة بنظم النقل العابر، بما في ذلك تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، وفق شروط متفق عليها، وتعزيز القيمة المضافة لصادراتها عن طريق تنمية قدراتها الإنتاجية؛

١٣ - **تشجع** على مواصلة تعزيز التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي والتعاون بين المنظمات دون الإقليمية والإقليمية دعما للجهود التي تبذلها البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية من أجل تنفيذ برنامج عمل ألماتي على نحو تام وفعال؛

١٤ - **تؤكد** الدور المهم الذي يؤديه الاستثمار المباشر الأجنبي في التعجيل بالتنمية والحد من الفقر من خلال توفير فرص العمل ونقل الخبرة الإدارية والتكنولوجية وتدفعات رؤوس الأموال غير المنشئة للديون، وتسلم بالدور المهم لمشاركة القطاع الخاص في تطوير الهياكل الأساسية للنقل والاتصالات السلكية واللاسلكية والمرافق في البلدان النامية غير الساحلية وبالإمكانيات التي تنطوي عليها تلك المشاركة، وتشجع في هذا الصدد الدول الأعضاء على تيسير تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي إلى البلدان النامية غير الساحلية، وتهيب بالبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية أن تعمل على إقامة بيئة مؤاتية لجذب الاستثمار المباشر الأجنبي ومشاركة القطاع الخاص؛

١٥ - **تسلم** بأن توسيع نطاق التعاون وزيادة فعاليته بين البلدان النامية غير الساحلية وبين تلك البلدان وبلدان المرور العابر النامية ضروريان لكفالة اتباع نهج منسق في تصميم إصلاحات لسياسة تيسير التجارة والنقل عبر الحدود وفي تنفيذها ورصدها،

وتشجع في هذا الصدد البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية على أن تصدق، حسب الاقتضاء، على الاتفاقيات والاتفاقات الدولية والاتفاقات الإقليمية ودون الإقليمية المتعلقة بتيسير النقل والتجارة، وأن تنفذها على نحو فعال؛

١٦ - **تهيب** بمؤسسات منظومة الأمم المتحدة المعنية مواصلة إدماج برنامج عمل ألماتي في برامج عملها المناسبة، وتدعو المنظمات الدولية الأخرى، بما فيها البنك الدولي والمصارف الإئتمانية الإقليمية ومنظمة الجمارك العالمية ومنظمة التجارة العالمية ومنظمات التكامل الاقتصادي الإقليمي وغيرها من المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية المعنية إلى القيام بذلك، مع المراعاة التامة للإعلان المتعلق باستعراض منتصف المدة، وتشجعها على أن تستمر، حسب الاقتضاء، كل في نطاق ولايته، في دعم البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية بطرق منها برامج المساعدة التقنية المتسقة والمنسقة بشكل جيد في مجالي النقل العابر وتيسير التجارة؛

١٧ - **ترحب** بالجهود التي تبذلها الدول الأعضاء، بما في ذلك الشركاء في التنمية ومنظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك اللجان الإقليمية، في تطوير البنية التحتية وتحقيق الترابط والتكامل بين السكك الحديدية وشبكات الطرق الإقليمية وفي تعزيز الأطر القانونية للبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر، وتشجعها على مواصلة تقديم دعمها، وترحب في هذا الصدد بالجهود الجارية التي يبذلها مكتب الممثل السامي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، بالتعاون مع مفوضية الاتحاد الأفريقي والمنظمات الدولية والإقليمية الأخرى المعنية، من أجل المساعدة في صياغة الاتفاق الحكومي الدولي بشأن الطريق الرئيسي العابر لأفريقيا؛

١٨ - **تحث** البلدان النامية غير الساحلية التي لم تنضم بعد إلى الاتفاق المتعدد الأطراف المتعلق بإنشاء مركز أبحاث دولي للبلدان النامية غير الساحلية، أو لم تصدق عليه بعد، على القيام بذلك في أقرب وقت ممكن من أجل تمكين مركز الأبحاث من العمل بكامل طاقته، وتدعو مكتب الممثل السامي ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة المعنية والدول الأعضاء، بما في ذلك الشركاء في التنمية والمنظمات الدولية والإقليمية المعنية، إلى دعم مركز الأبحاث ليتمكن من الاضطلاع بدوره؛

١٩ - **تلاحظ مع التقدير** التقدم الذي يحرز في العملية التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي العشري لتنفيذ برنامج عمل ألماتي في مساراتها الحكومية الدولية والمشاركة بين الوكالات، والقطاع الخاص، بما في ذلك نتائج الاجتماع المواضيعي العالمي الرفيع المستوى بشأن التجارة الدولية وتيسير التجارة والمعونة لصالح التجارة، الذي عقد في ألماتي، كازاخستان، يومي ١٣ و ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، والاجتماعات الاستعراضية الإقليمية

بشأن تنفيذ برنامج عمل الماتي، أي الاجتماع الاستعراضي الإقليمي الأوروبي - الآسيوي الذي عقد في فينتيان، في الفترة من ٥ إلى ٧ آذار/مارس ٢٠١٣، والاجتماع الاستعراضي الإقليمي الأفريقي الذي عقد في أديس أبابا، في الفترة من ١٦ إلى ١٨ تموز/يوليه ٢٠١٣، والاجتماع الاستعراضي الإقليمي لأفريقيا الذي عقد في أسونسيون يومي ١٨ و ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣؛

٢٠ - **ترحب** بقيام الأمين العام للأمم المتحدة بتعيين الممثل السامي لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية أمينا عاما للمؤتمر الاستعراضي العشري؛

٢١ - **تطلب** إلى مكتب الممثل السامي أن يكفل، بوصفه نقطة التنسيق على نطاق منظومة الأمم المتحدة للأعمال التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي العشري، عملا بالقرار ٦٦/٢١٤، إجراء الأعمال التحضيرية للمؤتمر بفعالية وكفاءة وفي وقتها، وتدعو الأمين العام للأمم المتحدة إلى القيام، في حدود الموارد المتاحة، باتخاذ التدابير اللازمة لكفالة ذلك، وبمواصلة حشد وتنسيق المشاركة النشطة لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة؛

٢٢ - **تطلب** إلى مؤسسات منظومة الأمم المتحدة المعنية أن تقدم الدعم اللازم للعملية التحضيرية وللمؤتمر الاستعراضي العشري نفسه، والمشاركة فيهما بفعالية، وتدعو المنظمات الدولية الأخرى، بما فيها البنك الدولي والمصارف الإئتمانية الإقليمية ومنظمة الجمارك العالمية ومنظمة التجارة العالمية والاتحاد الدولي للنقل البري ومنظمات التكامل الاقتصادي الإقليمي وغيرها من المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية المعنية، كل في نطاق ولايته، إلى القيام بذلك؛

٢٣ - **تكرر دعوها** الدول الأعضاء والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية والمجموعات الرئيسية وغيرها من الجهات المانحة إلى المساهمة في الصندوق الاستئماني الذي أنشأه الأمين العام لدعم الأنشطة المتصلة بمتابعة تنفيذ نتائج مؤتمر الماتي الوزاري الدولي ودعم مشاركة ممثلي البلدان النامية غير الساحلية في كل من العملية التحضيرية والمؤتمر الاستعراضي العشري نفسه؛

٢٤ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقوم، بمساعدة المؤسسات والهيئات المعنية في منظومة الأمم المتحدة، بما فيها إدارة شؤون الإعلام التابعة للأمانة العامة، وبالتعاون مع مكتب الممثل السامي، باتخاذ التدابير اللازمة لتكثيف جهودها الإعلامية ومبادراتها المناسبة الأخرى لتعزيز الوعي العام لصالح المؤتمر الاستعراضي العشري، بطرق منها إبراز أهدافه وأهميته؛

- ٢٥ - تدرك التحديات والاحتياجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية، وتشدد على ضرورة إيلاء الاهتمام الواجب للبلدان النامية غير الساحلية أثناء إعداد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥؛
- ٢٦ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بالبلدان النامية غير الساحلية تقريراً عن الاستعراض العشري لتنفيذ برنامج عمل الماتي؛
- ٢٧ - **تطلب أيضاً** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والستين تقريراً عن نتائج المؤتمر الاستعراضي العشري؛
- ٢٨ - **تقرر** إرجاء عقد الدورتين الأولى والثانية للجنة التحضيرية الحكومية الدولية إلى موعد لاحق، وتؤكد من جديد أن دورتي اللجنة التحضيرية الحكومية الدولية ستعقدان في نيويورك في عام ٢٠١٤، كل منهما لمدة يومي عمل، وذلك بأكثر السبل فعالية من حيث التكلفة وفي حدود الميزانية المخصصة لهذا الغرض، تماشياً مع قرار الجمعية العامة ٦٧/٢٢٢؛
- ٢٩ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يعد مذكرة عن الجوانب التنظيمية للمؤتمر الاستعراضي العشري لتنفيذ برنامج عمل الماتي، يحدد فيها المكان والمواعيد المحددة لعقد المؤتمر ودورتي اللجنة التحضيرية الحكومية الدولية، على أن يعقد المؤتمر في عام ٢٠١٤ لمدة ثلاثة أيام، بأكثر السبل فعالية من حيث التكلفة وفي حدود الميزانية المخصصة لهذا الغرض، تماشياً مع قرار الجمعية العامة ٦٧/٢٢٢، وأن يقدم هذه المذكرة إلى الجمعية في موعد أقصاه ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ لمواصلة النظر في الموضوع؛
- ٣٠ - **تقرر** أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها التاسعة والستين، في إطار البند المعنون "مجموعات البلدان التي تواجه أوضاعاً خاصة"، بنداً فرعياً بعنوان "متابعة مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بالبلدان النامية غير الساحلية".

الجلسة العامة ٧١

٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣